



كشفت وكيل الوزارة إدارة الفتوى والتشريع د. بدر الزمانان عن جملة من القرارات والأمر التنظيمية والإنجازات التي من شأنها أن تحدث ثورة في آلية عمل الفتوى والتشريع تحقيق مبدأ الشفافية واسترداد حقوق الدولة والحفاظ على المال العام. وأعلن د. الزمانان لـ «الأنباء» في أول لقاء بعد توليه مهام منصبه الجديد بدرجة وكيل وزارة الفتوى والتشريع أنه لأول مرة يتم صرف الأعمال الممتازة لمنتسبي الفتوى والتشريع قبل انتهاء السنة المالية. حيث تم اعتمادها وإرسالها لحسابات الموظفين بالبنوك. كما كشف أنه تم توقيع الترقية بالاختيار الأسبوع الماضي وتم ادراجها بالأنظمة الآلية. مقدما بالتهنئة للموظفين الذين تمت ترقيتهم بالاختيار. وعلى صعيد متطلبات الأجهزة الرقابية لتلافي أي سلبات سابقة. أكد الزمانان أنه تمت إعادة تشكيل لجنة المشتريات بما يتوافق مع متطلبات وزارة المالية وديوان الخدمة المدنية بصرف البدل النقدي المقرر بـ 250 دينارا للمستشارين والقياديين. والى تفاصيل اللقاء:

أسامة أبو السعود

وكيل الوزارة في الإدارة أكد في أول لقاء له بعد توليه منصبه الجديد أن جميع الشكاوى والتظلمات سيتم الرد عليها فوراً

بدر الزمانان لـ «الأنباء»:

تحويل الأعمال الممتازة لحسابات منتسبي

«الفتوى والتشريع» وإعادة هيكلة الإدارات

والربط مع «الديوان» و«العدل» وبنك الائتمان

وقف بدل الإيجار فوراً عمن يحصل عليه ويثبت مخالفته للقانون وامتلاكه عقاراً بالتعاون مع السجل العقاري

التعاون مع المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية لإيقاف علاوة الأبناء في حال حصولهم على وظائف

فسي البداية، قال د. بدر الزمانان أنه منذ صدور المرسوم الأميري رقم 30 لسنة 2016 بتعيينه وكيل وزارة الفتوى والتشريع اتضح لي أن هناك هيكلاً معتمداً من قبل ديوان الخدمة المدنية وصدر به قرار من وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء بصدد الهيكل مما حدا بي للإعلان عن الوظائف الإشرافية انطلاقاً من مبدأ الشفافية وتم إعلانها بشكل رسمي لكل من يرغب في التقدم للوظائف الإشرافية وفقاً لقرار مجلس الخدمة المدنية رقم 25 لسنة 2006، حيث تم حصر جميع الطلبات التي تم تقديمها وعرضت على لجنة شؤون الموظفين للتأكد من مطابقتها لقرار مجلس الخدمة المدنية والتوظيف بديوان الخدمة المدنية للمراجعة والتأكد من شروط الفتوى والتشريع قبل إصدار قرار ندهبهم للوظائف الإشرافية.

وأشار د. الزمانان إلى أنه تم تشكيل لجنة فنية دائمة في مركز نظم المعلومات مع مهندسين ومبرمجين مع مدير إدارة مركز المعلومات ويسند إليها جميع الممارسات أو المناقصات أو تسلم المشاريع الفنية ويتم كله عن طريق هذه اللجنة.

- إنشاء مكتب للتفتيش والتدقيق تفعيلاً للقرار الصادر من مجلس الوزراء
- إعادة تأهيل استراحة خاصة بمستشاري ومحامي «الفتوى والتشريع» في قصر العدل
- إصدار أول كتاب إحصائي سنوي شامل خاص بالإدارة في يناير المقبل



د. بدر الزمانان يتحدث للزميل أسامة أبو السعود (ماني الشمري)

وبالنسبة لتلك الجهات الحكومية التي سيتم ربط إدارة الفتوى والتشريع بها قال د. الزمانان أنه تم ربط الفتوى والتشريع مع وزارة العدل فيما يخص الإعلان الإلكتروني ليتمكن مستشارو ومحامو الفتوى من رفع الدعاوى الكترونياً و«الصحة الإلكترونية»، حيث يجري الترتيب لذلك بإصدار الدعاوى الكترونياً من مقر الفتوى بدلاً من الإزدحام بمقر المحاكم المختلفة، وهو ما يعد تسهلاً كبيراً في رفع الدعاوى وتوفير الوقت والجهد، كما سيتم ربط الفتوى والتشريع بالطباعة المدنية فيما يتعلق بسجل الوفيات.

توقيع الترتيبات بالاختيار الأسبوع الماضي وإدراجها بالأنظمة الآلية

أعلن عن الوظائف الإشرافية بشكل رسمي لكل من يرغب في التقدم إليها

إعادة تشكيل لجنة المركبات بما يتوافق مع قرارات وزارة المالية وديوان الخدمة المدنية ربط «الفتوى والتشريع» مع وزارة العدل فيما يخص الإعلان الإلكتروني

الأنظمة المتكاملة مع الديوان في الحضور والانصراف والإجازات والمريضات وكل ما يتعلق بالشؤون الإدارية للموظفين. وأعلن الزمانان عن تنسيق وترتيب مع بنك الائتمان فيما يتعلق بالقرض العقاري وبدلات السكن وكذلك الربط مع وزارة العدل لبيان الحالة الاجتماعية لكل منتسبي «الفتوى والتشريع» حيث يفيد هذا الربط في الأمور الإدارية، فكل ما يطرأ على الحالة الاجتماعية من تغيير فسيتم بعده وقف بدل العلاوة الاجتماعية.

وأوضح في هذا الإطار أيضاً أنه سيتم الربط بالسجل العقاري للكشف عن يملك عقاراً ويحصل في ذات الوقت على بدل إيجار سكن بالخالفه للقانون وتم يثبت امتلاكه لعقار فسيتم وقف بدل السكن عنه فوراً. مشدداً على أن هذا الربط من شأنه تفعيل وتسهيل عملية الرقابة والمحافظة على المال العام.

وكشف الزمانان عن أنه سيتم أيضاً الربط الآلي مع المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية لوقف علاوة الأبناء في حال حصولهم على وظائف. وعن قضايا الدولة أعلن عن توفير خدمة ربط مرسل وتسلم صنف الدعاوى ومذكرات الدفاع والرد عليها. كما كشف أنه سيتم توجيه الدعوة للشؤون القانونية في كل وزارات الدولة للاجتماع بهم لتسهيل عملية الرد على

الدعاوى التي تخص كل وزارة العدل، وذلك بالتنسيق مع قطاع القضايا بالفتوى. تأهيل استراحات قصر العدل وبالنسبة للخدمات التي سيتم توفيرها خاصة في المحاكم لتسهيل عمل مستشاري ومحامي الفتوى والتشريع، قال الزمانان أننا سنعيد تأهيل استراحة خاصة بمستشاري ومحامي «الفتوى والتشريع» في قصر العدل ابتداءً من إبريل المقبل. مشيراً إلى أنه سيتم تخصيص مكتب لمدنوبي الفتوى والتشريع في قصر العدل، موجهاً في هذا الصدد الشكر لوزارة العدل على تعاونها للامحدود في توفير متطلبات الفتوى والتشريع.

الحفاظ على المال العام

وعن الحفاظ على المال العام خاصة أوامر الأداء، كشف الزمانان أنه جار فتح مكتب بقصر العدل خاص بالفتوى والتشريع لتسلم الصيغ التنفيذية وفتح ملفات التنفيذ بالتنسيق بين محامي الفتوى أو مع قطاع القضايا بالفتوى.

ولفت إلى أن أوامر الأداء ستكون الكترونياً، كاشفاً عن اتفاق مع وكيل قصر العدل لإرسال فريق لتدريب موظفي الفتوى على إصدار أوامر الأداء إلكترونياً.

وأوضح أنه سيتم أيضاً فتح مكتب بالفتوى والتشريع يختص بـ «الاستعلام القضائي»، مشيراً إلى حضور جلسات الخبراء بالتنسيق مع قطاع القضايا بالفتوى.

رقابة صارمة

وأشار الزمانان إلى أنه لا بد من مراجعة تحصيل أموال الدولة لأننا مؤتمنون عليها حتى تكون هناك رقابة صارمة على حقوق المال العام ولا يصبح «ملا سائناً». وعن الجديد في إعادة هيكلة إدارات الفتوى والتشريع، كشف عن إعادة هيكلة الإدارات الموجودة، مؤكداً أن هناك حاجة ملحة لإنشاء مكتب للعلاقات العامة والإعلام.

كما كشف عن إنشاء مكتب للتفتيش والتدقيق تفعيلاً للقرار الصادر من مجلس الوزراء في عام 2011، وإيضاً قرارات وزارة المالية فيما يخص التدقيق المالي والإداري على أعمال الفتوى والتشريع.

ممتلكات الفتوى

ولفت الزمانان إلى أن سيتم تفعيل مكتب الزامي صدر به قرار من وزارة المالية في يناير 2016 يختص بأصول وممتلكات الفتوى والتشريع. مؤكداً أن هناك مكاتب محتجاجة إلى زيادة اختصاصات مثل مكتب الشؤون القانونية خاصة في الأمور الإدارية.

كما كشف أنه سيتم وضع الموظفين الإداريين في الفتوى والتشريع وتسكينهم في أماكنهم الصحيحة والبحث عن الخبرات التي تساعد على النهوض بهذا الأمر سواء في الإحصاء أو نظم المعلومات أو الشؤون القانونية والإدارية وزيادة اختصاصات مكتب الشؤون الإدارية، إضافة إلى مكتب

العلاقات العامة والإعلام. دراسات إحصائية شاملة وعن غياب العمل الإحصائي فيما يخص قضايا الفتوى والتشريع لبيان حجم الإنجاز السنوي من القضايا سواء التي كسبها محامو ومستشارو الفتوى أو التي خسروها، كشف الزمانان عن أنه لأول مرة سيتم إنشاء وحدة إحصائية ستكون مهمتها إحصاء جميع القضايا وعمل دراسة شاملة لكل قضية وما صدر فيها من أحكام سواء فازت بها «الفتوى والتشريع» أو القضايا التي خسرتها وكل ما يخص القرارات الإدارية والمشاريع الخاصة بالفتوى. كما أعلن كذلك عن إصدار أول كتاب إحصائي سنوي شامل خاص بالفتوى والتشريع بداية من يناير المقبل 2017 عن إنجازات عام 2016. مشيراً إلى أن الكتاب الإحصائي سيختص بجميع تفاصيل أعمال الفتوى والتشريع من الأمور الإدارية والمالية والأحكام والقضايا بالتفصيل والإحصاء الدقيق والعلمي المنهجي لرفعه لصاحب القرار.

التظلمات والدورات التدريبية

وبخصوص تظلمات الموظفين وأعضاء الإدارة من القرارات الإدارية، قال الزمانان إن جميع الشكاوى والتظلمات سيتم الرد عليها فوراً ولن نسمح بأن يظلم أحد أن شاء الله أو يضيع حقه سواء في الترقى أو أي أمور إدارية أخرى.

وبالنسبة للدورات التدريبية، أعلن الزمانان أنه قد تم لإحراق جميع المستشارين أو المحامين بالفتوى في دورات مكثفة بالتنسيق مع كلية الحقوق بجامعة الكويت، وكذلك تم عقد دورات فنية متخصصة للإداريين ودورات خاصة لمركز نظم المعلومات لإعادة تأهيلهم، وإيضاً دورات مالية ومحاسبية للشؤون المالية، إضافة إلى دورات متعلقة بأنظمة الخدمة المدنية.

كما أن هناك دورات في معهد الكويت للدراسات القضائية والقانونية ودورات أخرى داخلية للشؤون القانونية يتم عقدها داخل الفتوى.

عهد جديد

وأكد الزمانان أن عصرنا وعهداً جديداً من الإنجاز بدأ في عمل الفتوى والتشريع وسيتم تلمس نتائجه قريباً جداً، داعياً إلى حقوق ومستحققات الدولة والدفاع عن حقوقها وإيضاً تطوير وتأهيل ورفع كفاءة جميع منتسبي الفتوى والتشريع. داعياً الله - عز وجل - في ختام حديثه أن يديم على بلدنا الكويت نعمة الأمن والأمان والاستقرار في ظل القيادة الحكيمة لصاحب السمو الأمير وسمو ولي العهد وسمو رئيس الوزراء.

شكر لا محدود لرئيس الوزراء

توجه د. بدر الزمانان خلال اللقاء بالشكر للامحدود لسمو رئيس الوزراء الشيخ جابر المبارك ولوزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء الشيخ محمد عبدالله ورئيس الفتوى والتشريع المستشار صلاح المسعد على الدعم اللامحدود لتطوير عمل إدارة الفتوى والتشريع وعلى هذه الثقة العالية التي أولوه بإياها سائلاً المولى - عز وجل - أن يكون عند حسن الظن.

شعار الفتوى الجديد

أثناء اللقاء، قال د. بدر الزمانان إن شعار الفتوى والتشريع الجديد سيضمن معنى «عمل وانجاز» للتأكيد على أن «الفتوى والتشريع» بنهجها الجديد ستحقق العمل المنوط بها بكل إخلاص وتفان وإنجاز إن شاء الله.

بيئة خصبة للتميز

قال د. بدر الزمانان في إجابة عن سؤال حول انطباعه عن «الفتوى والتشريع»، وهو الذي يعد أحد أبناء وزارة العدل وتدرج في مناصبها المختلفة حتى أصبح وكيل وزارة «الفتوى والتشريع» أنني «وجدت في الفتوى والتشريع بيئة خصبة للتميز ويكفيها فخراً أن يقود هذا الصرح المستشار صلاح المسعد الذي يتمتع بجبريات قضائية مميزة».

لن نعمل بمعزل عن أحد

شدد د. بدر الزمانان على القول: «لن نعمل بمعزل عن أحد ونحترم قرارات جميع أعضاء الفتوى ونعزز بجميع خبرات الفتوى والتشريع» مضيقاً «أنه لمن الفخر لنا أن أغلب أعضاء الفتوى هم من أبناء الكويت الذين نعزز ونفتخر بهم وبعطائهم لوطننا الغالي الكويت».

إعادة تشكيل لجنتي شؤون الموظفين والمشتريات وتشكيل لجنتي تخصيص المركبات وفنية نظم المعلومات

صدرت عدة قرارات إدارية لتنظيم العمل في إدارة الفتوى والتشريع، وتضمنت قراراً بإعادة تشكيل لجنة شؤون الموظفين الإداريين لتصبح برئاسة د. بدر الزمانان وعضوية 5 مديرين إلى جانب مراقب سكرتارية القضايا، كما تضمنت قراراً بإعادة تشكيل لجنة المشتريات والتي تختص بحسم طلبات المناقصات وتنتظر في تنفيذ العقود، وهذه اللجنة أيضاً برئاسة د. بدر الزمانان، وشكل رئيس الفتوى والتشريع لجنة تخصص المركبات الحكومية برئاسة فاطمة الشطي وتختص بإصدار قرارات التخصيص وإعادة التخصيص أو إلغاء التخصيص وإصدار معايبه.

وفي قرار لوكيل الوزارة تم تشكيل لجنة فنية دائمة في مركز المعلومات سيسند إليها جميع الممارسات والمناقصات وتسلم المشاريع.